محمد قعدان

«سياسات إسرائيل إزاء مواطنيها العرب»: جذور الفكر الأمني وتطوره

الكتاب: سياسة إسرائيل تجاه مواطنيها العرب

الكاتب: دورون ماتسا

سنة الإصدار ٢٠١٩

اللغة: العبرية

عدد الصفحات: ٤٦٣

يتأسس هذا الكتاب على أطروحة بحثيّة كتبها دورون ماتسا، المؤلف، في إطار دراسته العليا تحت عنوان «سياسات إسرائيل تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين- جذور فكريّة وتصوّرات تكوينيّة وآليات تنفيذ»، تناول فيها المدارس السياسيّة والتصوّرات الاستراتيجيّة التي نشأت للتعاطي مع الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة التي بقيت في إسرائيل، ما هي حدودها وملامحها؟ كيف نف ذدّ أجهزة الدولة المختلفة هذه

تمهيد

التصوّرات، وما هي أدواتها القانونيّة السياسيّة الأمنيّة والعسكريّة لتطبيق التصوّرات والروّى التي أنتجتها المؤسسة الاستعماريّة؟

من المهمّ الانتباه إلى أن أهميّة الكتاب مستقاة من أهميّة المناصب الاستخبارتيّة التي شغلها الكاتب، قبل تحوله إلى محاضر جامعي وباحث متخصص في شؤون العرب، أسوة بالكثير من الباحثين اليهود في شؤون العرب (رجال أمن ومخابرات يتحولون إلى خبراء في شؤون العرب؟؟!!). هذه الحقيقة هي ما يعطي الكتاب قيمة، إذ يبيّن لنا طرق تفكير المؤسسة الأمنية في هذا السياق، ما هي الأسئلة التي تتعامل معها المؤسسة؟ كيف تتعاطى مع «الأزمات» [الانتفاضات والاحتجاجات] في البلدات والمدن الفلسطينيّة تحت السيطرة المدنيّة الإسرائيليّة؟ من هنا نصاول أن نعي الأهداف الاستراتيجيّة لدى المؤسسة، هل تسعى أو سعت في فترة معيّنة إلى استكمال مشروع طرد الفلسطينين

من أرضهم، خصوصًا أثناء الحكم العسكريّ حتى عام ١٩٦٦، وهل بالفعل استبدلت الأهداف الاستراتيجيّة ىعد هذه الفترة؟

في العام ١٩٥٠، قال الرئيس الثاني لدولة إسرائيل، إسحق بن تسفى، داخل الكنيست، بشكل مباشر وواضح «قبل كلّ شيء (يُطرح) السؤال التالي: ما هو موقف الدولة تجاه الأقليّات؟ هل نريدها أن تبقى في الدولة، أن تستوعب في الدولة أم أن تغادر؟ [...] إننا نعلن، وقد أعلنا، عن مساواة المواطنين دون تمييز في العِرق، هل المقصود حين لا يكون عرب في الدولة؟». ا هذه التساؤلات توضّح لنا التوجّه التحتى القاعدى لاستراتيجيّة المؤسسة، حيثُ أنّ بن تسفى، يوضّح الحدود والخيارات أمام الفلسطينيين الباقين بعد عمليّة التطهير العرقيّ. وفي كتاب «مجزرة كفر قاسم- السيرة السياسيّة»، يوضح المؤرخ السياسيّ، آدم راز أن التوجّهات التي أعقبت النكبة والاستقلال، إزاء الفلسطينيين داخل الخطّ الأخضر، خصوصًا عند المؤسسة والحزب الحاكم «مابای»، هـی توجّهات انعزالیة (تجاه الفلسطینیّ) وأخرى إدماجيّة للفلسطيني، وكلاهما يحملان مبادئ وخط وط عريضة متفق عليها ضمنيًا. في السنوات الأولى، برزَ دافيد بن غوريون وموشيه ديّان بصفتهما المشلان البارزان في «مباي» للتوجّب الأول، أي التوجّب الانعـزالى، أمـا التوجّـه الآخـر فمثلـه موشـيه شـاريت، وبنحاس لافون.٢

يوضّح ماتسا في كتابه أن التوجّهات البحثيّة لفهم السياسات الإسرائيليّة إزاء المواطنين العرب، تنقسمُ إجمالًا إلى تياريّـن؛ المؤسساتيّ والممارستيّ، حيثُ أن التوجّهات انقسمت بين من يرى بوجوب فهم السياسات من خلال ما تدلي بع الحكومة والمؤسسات الرسميّة، من تعريفاتٍ ونصوص وقرارات وبرامج وما إلى ذلك، على عكس من ينطلق من ممارسة الدولة تجاه مواطنيها العرب الفلسطينيين، من إقصاء وعنصريّة في جميع المجالات وسلب للأراضي. في هذا الصدد اقترح ماتسا منهجًا آخر يقوم على تداخل المؤسساتيّ والممارستيّ، ويحلّل بالتالي منظومة السياسات الإسرائيليّة بشكل متكامل.

يجد ماتسا أن الحركة الصهيونيّة هي جُرع من المنظومــة الأوروبيّــة الاســتعماريّة، وأن تطوّرهــا كحركــة قوميّـة إثنو-ثقافيّـة جُـزء مـن التقاليـد القوميّـة الأوروبيّـة الشرقيّـة، وقد أصبحت هي بدورها أكثر حسمًا في ما يتعلَّق بترسيم حدود واضحة أيديولوجيَّة ومعرفيَّة إزاء العرب الفلسطينيين، السكّان الأصلانيين في أرض فلسطين التار بذيّـة.

جذور تاريخيّة

ويشير إلى أن نظريّة إدوارد سعيد «الاستشراق» المتعلّقة بعلاقات الشرق- الغرب (النظر بدونيّة إلى الـشرق وتحويلـه إلى موضـوع للبحـثِ والهيمنـة)، تمهيـدًا لفهم تطوّر رؤية منظّري الحركة الصهيونيّة وقياداتها للعرب الفلسطينيين على أنهم «متخلّف ون»، وأيضًا يبسِّن أن الحركة الصهيونية تبنت نُظم الهيمنة الأوروبيّة نظريًــا وممارســةً عــلى شــعوب الــشرق، وجعلتهــا أداةً للسيطرة على الجغرافيا الفلسطينيّة.

بالتالى، فقد شكلت الرؤية الاستشراقيّة البنية التحتيّـة للتعاطـي مـع «المسـألة العربيّـة» التـي بـرزت أمام القيادة الصهيونيّة ومنظريها، ونتجَ عن ذلك سياساتِ ورؤى تطبيقيّة أوليّة، منذُ أواخر القرن التاسع عشر، تجسّدت في مسارين أو منهجين عند قيادات الحركة؛ مسار الجذب، ويُقصد به أن الحركة الصهيونيّة هي التأطير الحداثي والأجندة القومية الوحيدة التي انبثقت عن التنوير الأوروبيّ بالنسبة إلى «الأرض المقدّسة» فلسطين، وعلى هذا الأساس نجد أدبيّات عديدة تعتبر أن العرب الفلسطينيين هُم جُرِء من «الشعب اليهوديّ» تعود أصولهم إلى الفلّاحين اليهود الباقين بعد تدمير الهيكل الثاني وفقًا للرواية التوراتية. بالتالي نرى أن المسار المقترح، يصاول جذب العرب الفلسطينيين ودمجهم داخل المشروع الصهيوني، إذ يعتبرهم جُراءا من الشعب اليهوديّ (استخدم في الكتاب مصطلح «الاندماج»، لكن في مضمون المسار والمنهج لا يحيل إلى اندماج إنمّا إلى جـذب).

أمّا المسار الثاني فهو تطهير الأصلانيين؛ أي العرب الفلسطينين.

ويشير الكاتب إلى أن المسار الثاني ساد فقط في عقد الثلاثينيّات والأربعينيّات على أثر ازدياد عدد المستوطنين اليهود بالتزامن مع القوّة التي اكتسبتها المؤسسات الصهيونيّـة، والتي جعلت من المسار التطهيريّ أمرًا واقعيًا وعمليًا. ويُقصد بذلك أساسًا نقل العرب

جلســة – «كتلتنــا» في الكنيســت مــع الأمانــة العامّــة، ٩٫٧,١٩٥٠، ص٤ (بالعبريّـة)

آدم، راز. مجزرة كفر قاسم- سيرة سياسيّة. (حيفا: مكتبة كلّ شيء، ۲۰۱۹) ص۳۷- ٤٠.

من هُنا يبيّن ماتسا أن المسار التطهيريّ، ناتج عن المنظور الاستشراقيّ أيضًا ،حيثُ أن العلاقة التي تحكمُ المستوطنين اليهود الأوروبيين بالأصلانيين الفلسطينيين تتلخّص في السؤال «ماذا يجب أن نفعل بهم؟» واعتبارهم أدنى إنسانيًا وإدراكيًا، من أن يكون لديهم منظور ورؤيا سياسيّة خاصّة بهم.

الفلسطينيين إلى خارج «أرض إسرائيك» وفقًا للأدبيّات الصهيونيّة، حيثُ أنهم متلكون مساحات شاسعة عربيّة في الجوار، أمّا الجماعة اليهوديّة الاستيطانيّة «لا تملك إلّا هذه القطعة الصغيرة من الأرض».

من هُنا يبين ماتسا أن المسار التطهيري، ناتج عن المنظور الاستشراقي أيضًا ، حيثُ أن العلاقة التي تحكمُ المستوطنين اليهود الأوروبيين بالأصلانيين الفلسطينيين تتلخّص في السؤال «ماذا يجب أن نفعل بهم؟» واعتبارهم أدنى إنسانيا وإدراكيًا، من أن يكون لديهم منظور ورؤيا سياسية خاصّة بهم. لذلك، يجد في النهاية أن المسارين متشابهان بنيويًا، كلاهما يتعاطى مع المسائلة العربية» داخل «أرض إسرائيل» على أنها سؤالٌ لهم كجماعة استيطانية دونَ اعتبار للأصلانيّين، إمّا «جذبهم للحداثة التي جلبها للمستوطنين، أو طردهم من حيّز الحداثة».

وجدت القيادات الصهيونية المؤسسة للدولة من الطرف «الليبراليّ اليساريّ» بدءًا من هرتسل وحاييم وايزمان ودافيد بن غوريون أن المسار الأوّل يلائم موقعها، حيثُ أنهم حاولوا دائمًا التشديد على حقوق العرب الفلسطينيين ضمن تصوّرهم السياسيّ، لكن ذلك لم يكن اعترافًا بحقّهم على الأرض، ومن المهمّ الفصل، لفهم التصوّر العمليّ إزاء العرب الفلسطينيين، كما تطوّر حتى العام ١٩٤٨، وما بعدها. شدّت القيادات الصهيونيّة دائمًا على اليهوديّة، وظنّت أن المُشكلة الأساسيّة بالنسية بالنسية العرب الفلسطينيين تقع ضمن المستوى الاقتصاديّ العرب الفلسطينيين تقع ضمن المستوى الاقتصاديّ

الاجتماعيّ، وحلّها يكمن داخل المشروع الصهيونيّ، حتى بدايات الثلاثينيّات وتراكم النضال الوطنيّ الفلسطينيّ، وضعّ حدًا للمسار الاندماجيّ على أساس الدولة اليهوديّة الصهيونيّة. وهُنا بإمكاننا استيعاب مقولات زئيف جابوتنسكي إزاء القيادات «الليبراليّة اليساريّة» التي ظنّت لوهلة أن العربيّ الفلسطينيّ سيقبل بشروط الجماعة الاستيطانيّة اليهوديّة والاندماج فيها والقبول بتحسين الوضع العقوديّة والاندماج فيها والقبول بتحسين الوضع

على هذا الأساس بدأت المسارات تتغيّر إلى مسار تطهيري، إثر الوصول إلى استيعاب أن العربيّ الفلسطينيّ لديــه طموحات قوميّــة منازعــة ومقاومــة للجماعــة الاستيطانيّة، مما دفع الحركة الصهيونيّة إلى التفكير أمنيًا في مستقبل مستوطناتها، إزاء التهديد العربيّ. ويبسِّن الكاتب على أن اللحظة التاريخيَّة لنضج فكر الفصل والابتعاد عن الأصلانيين العرب، على أسس عنصريّة فيها مضامين سياسيّة واقتصاديّة، تزامنت مع تزايد قوّة الحركة القوميّة العربيّة. ونتجَ عن ذلك الخطـط العمليّــة التــي تأسســت عــلى المســار الثانــى، أو كما عُرفت بالنسبةِ للعرب الفلسطينيين «النكبة» تجسيدًا لمسار التطهير العرقى. بعد تأسيس دولة إسرائيل، على الأقل حتى عام ١٩٦٣، استمرّت هيمنة التفكير التطهيري ومحو الفلسطيني وسياسات الفصل والطرد في أوساط القيادة الصهيونيّة. وما أن غاب دافيد بن غوريون عن المشهد السياسي، حتى بدأت تتشكّل سياسات مغايرة إزاء الأقليّة العربيّة، لكن من المهمّ الانتباه إلى أن الممارسات التطهيريّـة ما زالت مستمرّة لكنّها لـم تعد سياسات [وفقًا للكتاب].

سياسات تشكّل «الأقليّة العربيّة» والفعل السياسيّ

يميّز ماتسا بين الطرق والأدوات التي تبنتها القيادات الصهيونيّة إزاء ضبط «العرب الفلسطينيين» بعد إتمام مهمّة بناء الدولة، حيث أنّ المسار الذي اتخذت ألقيادة الصهيونيّة قبل العام ١٩٤٨ استمرّ بعد ذلك، وهو مسار الطرد وتطهير المكان. إلا أنّ تغيّر ذلك، وفقًا للكاتب، ضروريّ لأسباب سياسيّة وديمغرافيّة واقتصاديّة. ويحيل التحوّل الذي طرأ على السياسات الإسرائيليّة حينما شارفت فترة الدُكم العسكريّ على الانتهاء، إلى التغيير الحاصل على مستوى القيادة الصهيونيّة، أيضًا كما ذكرنا أعلاه، غياب بن غوريون كشخصيّة مركزيّة في تشكيل الخطط العمليّة للمسار الثاني التطهيريّ.

في هـذا الصـدد، نجـد أنـه مـع أواخـر الخمسينيات انطلقـت «عمليّـة التحديث» القسريّـة التـي رافقتها عمليّـة إنتـاج معـرفيّ اسـتشراقيّة ضخمـة في المؤسسـات الأكاديميّـة «جامعـة تـل أبيـب» و»الجامعـة العبريّـة» أساسًـا بالإضافـة إلى كتابـات المستشـارين والخـبراء الرسـميين، وازدادت في سـتينيّات القـرن المـاضي، وفقًـا للسياسـات التـي تبنتهـا المؤسسـة القـرن المـاضي، وفقًـا للسياسـات التـي تبنتهـا المؤسسـة بيرتكـز عـلى إنتـاج لغـة ومصطلحـات خاصّـة للعـربِ داخـل يرتكـز عـلى إنتـاج لغـة ومصطلحـات خاصّـة للعـربِ داخـل إسرائيـل، وصياغـة وجودهـم كـ»أقليّـة»، وبالتـالي العـودة إلى المسارِ الأول «الجـذب»، بمعنـى إنتـاج أقليّـة عربيـة ومجتمـع عربـيّ تابـع يكـون بمثابـة جُـزء مـن المجتمـع الإسرائيـيّ، مـن عربـيّ تابـع يكـون بمثابـة جُـزء مـن المجتمـع الإسرائيـيّ، مـن المهـمّ التشـديد عـلى أن المسـار الأول يحتـوي عـلى ممارسـات تطهـير ومحـو، إلا أنهـا لا تهـدف الطـرد وتطهـير المـكان.

ويؤطّر ماتسا، هذا المسار على أنه بداية لخلقِ شخصية «العربي الإسرائيلي»، وهي شخصية «الحروح المتصدّعة» حيث أنّها تملك تاريخاً عربيًا فلسطينيًا، لكنّها في الوقت نفسه تحملُ مواطنة إسرائيليّة، موضحًا على أن هذهِ الشخصيّة، هي استراتيجيّة إسرائيليّة بهدفِ جعلها في «حالة بينيّة» سياسيًا [يتطابق المفهوم والتحليل مع مقالة نشرتها هنيدة غانم «الخصوصية في طلل الوحدة: في سبيل تجاوز الشرذمة وتعريف مشروع وطني جامع»]، وغير قادرة على أن تُصبح إسرائيليّة تمامًا أو أن تعود عربيّة فلسطينيّة من جهة أخرى، مما يجعل المجموعة الفلسطينيّة داخل إسرائيل مشتّة، مما يجعل المجموعة الفلسطينيّة داخل إسرائيل مشتّة، ويتحقّق بالتالي الهدف الاستراتيجيّ الأمنيّ.

يحتوى خلق شخصية «العربيّ الإسرائيليّ» أيضًا على توتّـرات ونقاشـات داخليّـة في ثلاثـة جوانـب بالنسـبة للقيادة الصهيونيّة: أولًا، ولاء هذه الشخصيّة للمؤسسات الإسرائيليّة وقوانينها دونَ إلزامها بالتماهي مع قيم المؤسسة الإسرائيليّة وطموحاتها. وثانيًا، الجانب الأمنيّ ووضعت المؤسسة احتمالات وسيناريوهات لكيفيّة مساعدة العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، للكتلبة العربيّـة المحيطة. والجانب الثالث، الديمغرافيّ والذي شكِّل هاجسًا لمستقبل الدولة وخصوصًا في الجليل حيثُ تصل نسبة العرب الفلسطينيين إلى أكثر من ٥٠٪. بالتالى، لتجنّب هذه التوتّرات حدّدت الدولة، أن الاندماج لا يعنى إعطاء كافّة الحقوق الديمقراطيّة، وأيضًا يُمنع العرب الفلسطينيون من إقامة مؤسسات أحزاب وجمعيّات واتحادات آنذاك، على أساس قوميّ، لذلك الاندماج هو تخطيط على مستوى الأفراد والشخصيّات الجديدة «العربيّة الإسرائيليّة».

يتنبِّه ماتسا إلى عمليَّة تثبيت البينيَّة عند «الأقليَّة العربيّـة» قانونيًا، ودور النصـوص المؤسسـة للدولـة، مثل وثيقة «إعلان الاستقلال» و»أوامر إجراءات الدُكم»، وهي تحتوى أساسًا تعريفات ضبابيّة إزاء العرب الفلسطينيين بينَ «أقليّة قوميّة» و/ أو «أفراد عرب إسرائيليين»، موضحًا إلى أن الضبابيّة هي غاية إسرائيليّـة وفقًا للمسار الأوّل الذي اتبعته، في الفترة التي تلت الدُكم العسكري، مما يعيق أيّ مطالبة حقوقيّـة على أساس قومـيّ؛ بمعنـى أن إتاحـة الحقـوق للعرب الفلسطينيين هي فقط على أساس كونهم أفرادًا، بالتالي وإن تبنّت بعض مؤسسات الدولة تعريفات مثل «أقلية عربية» وغير ذلك، فهي تهدف أساسًا لإعاقـة الانتماء والتعريف الفلسطينيّ، لكنّها في الوقت ذاته لن تتيح حقوقًا على أساس قوميّ، لذلك يرى ماتسا أن الضبابيّة وتعدّد التعريفات هي غائة إسرائيلية.

أضف إلى ذلك، أن ترسيم حدود الأقليّة على المستوى الحقوقيّ جاء في النصوص القانونيّة، من الجهةِ المقابلة؛ أي من خلال تعريف الدولة على أساس إثني - ديني يهوديّ، مما يحدّ بطبيعةِ الحال من تعريفاتٍ وحقوق قوميّة للعربِ الفلسطينيين، ويعدّد ماتسا سلسلة من القوانين والنصوص التي تملك أبعادًا قانونيّة، والتي تشدّد على البعد اليهوديّ للدولة، انتهاءً بـ»قانون القوميّة لليهود.

ما يلفت الانتباه أن العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل لم يطوروا فقط أدوات نضالهم، إنما أيضًا مطالبهم أو تصوّراتهم حول العلاقة الأكثر عدالة التي يجب أن يحظوا بها إزاء الدولة والجماعة اليهوديّة المستوطنة في أرض فلسطين، فقد تطورت داخل «حيّر العلمانيّة العربيّة» مفاهيم عند حزب «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ» مثل الفلسطينيّ الأصلاني والحكم الذاتيّ الثقافيّ ودولة المواطنين، ومن داخل «حيّر الدين السياسيّ» تطوّرت مفاهيم إسلاميّة تقتضي بتطوير أجهزة ومؤسسات وجمعيّات إسلاميّة بهدف استقلاليّة المجتمع عن الدولة،

في ما يتعلّق بالتمثيل السياسيّ يجيب ماتسا بأن «الفكرة المركزية هي تحويل الأقلية من خلال حركة الجذب الإبعاد/ الإدماج الإقصاء، إلى كيان عربيّ إسرائييي داخل النسق الإسرائييي ولكن في ظلل ظروف وخصائص محددة تفكّك وجودها القوميّ الفلسطيني». مما يجعل مسألة التمثيل السياسيّ جُزءًا من عمليّة إنتاج شخصيّة «العرب الإسرائيليّين» ليشكّلوا بدورهم كيانًا جديدًا ملائمًا لترتيبات العلاقة التي ترسمها المؤسسة الصهيونيّة إزاء العرب الفلسطينين.

يعرض ماتسا مثالًا على ذلك ويحلل تنظيمات سياسيّة عربيّة بهدفِ فهم طرق التعامل الإسرائيليّة، بدءًا من «حركة الأرض» التي ظهرت بعد مرور عام على انتفاضات ومظاهرات العرب الفلسطينيين في أيّار ١٩٥٨ التي بدأت في الناصرة وكفر ياسيف والعديد من قرى الجليل، ثمّ أم الفحم وقرى أخرى في المثلّث. تشكّلت هذه وفق منطق وتخطيط لا يندرجان تحت البنيـة المتأرجحـة بـينَ الجغرافيا والسـيادة الإسرائيليّـة، والهويّـة العربيّـة المتوائمـة سياسـيًا مـع الأولى، التـي شكَّلتها المؤسسة الصهيونيَّة للعرب الفلسطينيين، حيثُ أنّ «حركة الأرض» تعاطت مع المشكلة الفلسطينيّة كوحدة واحدة، وعلى أساس وحدة القضيّـة المكن حلَّها داخل الجغرافيا الفلسطينيَّة، على أساس انتمائها للأمَّة العربيَّة، مما يجعلها تهديدًا للتخطيط الإسرائيليّ لما هي حدود الفعل السياسيّ للعرب الفلسطينيين، وهـذا مـا حـدث في عـام ١٩٦٥ حينمـا خُظـرت «حركـة الأرض» ومُنعت من المشاركة السياسية في الكنيست لتمثيل العرب الفلسطينيين.

من المهمّ الإشارة، إلى حدث آخر في العام ذاتبه، وهـو الانشـقاق الحاصـل في «الحـزب الشـيوعيّ الإسرائيـليّ» (ماكي) وتأسيس «القائمة الشيوعيّة الجديدة» (راكاح) إثر خلاف على انتماء قيادات شيوعيّة للتصوّرات الصهيونيّة. ونظرت المؤسسة إلى هذه الخطوة على أنها قد تهدّد أيضًا التخطيط الإسرائيليّ للعرب الفلسطينيين، بسبب دعمها للحركةِ الوطنيّة الفلسطينيّة في قضايا عدّة، بالتالي قد تعطى بديلًا للشباب العرب داخل إسرائيل عن «حزب ماباي» و «حزب مابام». اجتمعت القيادة الصهيونيّة في أوائل سبعينيّات القرن الماضى بهدف مناقشة استراتيجيّات إدماج العرب داخل الأحزاب الصهيونيّة وتطويرها، ولم تقرّر منع أو حظر «راكاح» لخاصيًات عـدّة تجعله يتحـرّك وفـق التخطيـط الإسرائيليّ ومنطق التوازن بينَ هويّة عربيّة وأخرى متصالحة مع المساحة والسيادة الإسرائيليّة؛ ١) حزب عربيّ يهوديّ ٢) فعل سياسيّ عربيّ لتحقيق منجزات على المستوى الاجتماعيّ المدنيّ ٣) انتماء للحركةِ الشيوعيّة والطبقة العاملة العالميّة [مما يجعل من الانتماء الوطنعيّ أقلّ حدةً].

من المهمّ أن نلتفت إلى محاولة «راكاح» السياسية لتخطّي منطق التوازن الإسرائيليّ، عبر تنظيم وتخطيط «مؤتمر الجماهير العربيّة» الهادف إلى انتخاب ممثلّين، وصياغة الخطوط السياسيّة للفلسطينيين داخل إسرائيل ما دفع الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة لحظر المؤتمر. بالتالي، تثبيت العلاقة السياسيّة بين الجماهير الفلسطينيّة داخل إسرائيل والشعب الفلسطينيّ عمومًا وتنظيمه السياسيّ العام، وتأطير حدود هذه العلاقة من جهة الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة.

قراءة في فعل الاحتجاج واختلال السياسة الأمنيّة

أ. يوم الأرض

رافقت محاولات تأطير الجماهير العربيّة الفلسطينيّة داخل إسرائيل صعوبات وتحديّات، وقد حاولت إعادة صياغة المنطق الأمنيّ، في ثلاثة أحداث؛ يوم الأرض في العام ١٩٧٦، وهبّة القُدس والأقصى في العام ٢٠٠٠ (يسميها «أحداث أكتوبر»)، وأخيرًا نشر وثائق «الرؤية المستقبليّة للعربِ الفلسطينيين في إسرائيل»، ويجد ماتسا أن جميع هذه الأحداث تعمل على تقويض أو الاشتباك مع التوازنات التي شكّلتها المؤسسات الإسرائيليّة منذ نهايات الدُكم العسكريّ.

ما يلفت الانتباه أن العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل لم يطوروا فقط أدوات نضالهم، إنما أيضًا مطالبهم أو تصوّراتهم حول العلاقة الأكثر عدالة التي يجب أن يحظوا بها إزاء الدولة والجماعة اليهوديّة المستوطنة في أرض فلسطين، فقد تطورت داخل «حيّن العلمانيّة العربيّة» مفاهيم عند حزب «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ» مثل الفلسطينيّ الأصلاني والحكم الذاتيّ الثقافيّ ودولة المواطنين، ومن داخل «حيّن الدين الدين المسياسيّ» تطوير مفاهيم إسلاميّة تقتضي بتطوير أجهزة ومؤسسات وجمعيّات إسلاميّة بهدفِ استقلاليّة المجتمع عن الدولة، وتشكيل أمر واقع «دولة داخل دولة». وفي هذا السياق، يجب فهم هذهِ الأحداث الثلاثة على أنها تطور في الأدوات وأيضًا في التصور.

لذلك يرى ماتسا أن أهميّة هذه الأحداث، تنبع من تعبيرها على شلاث لحظات مكثّفة للعرب الفلسطينيين ضدّ النظام ومنطق التوازن بين مساحة إسرائيليّة غير مكتملة، وهويّة عربيّة لا مساحة إسرائيليّة غير مكتملة، وهويّة عربيّة لا تجدلها تعبيرًا سياسيًّا، ومحاولة خرق ذلك، وإتاحة إمكانات جديدة، تهدد السياسة الأمنيّة والاستراتيجيّة، بدءًا من أحداث يوم الأرض في العام العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، وبالتاليّ أخلّت بالرؤية الاستراتيجيّة الأمنيّة تجاه العرب الفلسطينيية وقطاع غزّة، والمجموعات فلسطينيّة؛ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، والمجموعة الأخيرة فلسطينيية مدينة القُدس، اعتمادًا على هيكليّة حقوقيّة/ اقتصاديّة معياريّة بينَ المجموعات. تكمن في كونها التهديد الأوّل، لشروعها الهادف إلى التوازن في كونها التهديد الأوّل، لشروعها الهادف إلى التوازن

بينَ هويّـة عربيّـة وحقـوق مدنيّـة داخـل إسرائيـل، ممـا يخلـق «العربــيّ الإسرائيــليّ» النموذجــيّ.

تمثُّل السياق الذي تفجّر منه «يوم الأرض» بوضع المؤسسة هدفًا لـ» تطوير الجليل»، والتطوير في السياق الاستعماري، معناهُ زيادة أعداد المستوطنين اليهود، يُرافِق ذلكَ بناء مستوطنات قابلة لاستيعاب عشرات الآلاف، على حساب أراضي الفلسطينيين المسلوبة، أو التي ستُسلب. بالتالي، الخطّة الأوليّة مصادرة ٢٦ ألف دونم، ١٢ ألف دونم بملكيّة فلسطينيّة خاصّة. وقررت الحكومة خلال جلسات أواخر العام ١٩٧٥، حتى شباط ١٩٧٦ اعتمادًا على توصيات مستشارين مختصِّين بـ»الأقليّـة العربيّـة» أن تخفّـف مصادرة الأرض التي يملكها فلسطينيون من ١٢ ألفًا إلى النصف ٦ آلاف دونم. وفي العام نفسة بدأت «لجنة الدفاع عن الأراضي» وضع خطط لمواجهة قرارات المصادرة في الجليل، بالإضافة إلى الحزب الشيوعيّ الذي عُرف آنذاك بـ»القائمة الشيوعيّة الجديدة» (راكاح)، وبدأت معركة داخليّة بينَ رؤساء مجالس وبلديّات المجتمع العربيّ الفلسطينيّ، لتحديد خطّة المواجهة بينَ إضراب أو مفاوضات مع المؤسسـة الصهبونيّـة.

انتهت هذه المعركة الداخلية لصالح القوى الوطنية، وإقرار الإضراب في أواخر آذار من العام ١٩٧٦. في المقابل، نظرت الحكومة والمؤسسة الصهيونية للخطوة على أنها تهدد «النظام العام»، تقودها الحركات الانتهازية والمحرضون، وسعت لإزالة الأبعاد السياسية عن إعلانات الإضراب والمظاهرات، ومحاولة فصل هذه الجهات عن المجتمع العربيّ الفلسطينيّ فصل هذه الجهات عن المجتمع العربيّ الفلسطينيّ لتوصيات مستشارين ومختصّين وباحثين. تبلورت لتوصيات الإسرائيليّة في تلك الفترة على أساس السياسات الإسرائيليّة في تلك الفترة على أساس فرض التوازن الاستراتيجيّ وتثبيته وإزاحة العوامل الانتهازيّة (ويُقصد بها الشيوعيون، الذي يستخدمون قضيّة الأراضي كرافعة قوميّة)، ومن المهمّ النظر على أن هذا التحدي هو الأول أمام الاستراتيجيّة الإسرائيليّة الجديدة تجاه العرب الفلسطينيين، منذ إنهاء الحُكم العسكريّ.

ينظرُ ماتسا إلى أنهُ مع بداية عقد السبعينيّات، برزت وثائق وأوراق وتوصيات عدّة، تُشير إلى تصاعد الهويّة القوميّة عند العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨، ومحاولات حثيثة لاستعادة العلاقة

بعدَ إهمالِ وتجاهلِ سياسيّ للجماعةِ الفلسطينيّة داخل إسرائيل، وفرضِ مساحاتِ مغلقة ومحصورة وفقًا للسياسةِ الاستراتيجيّة التي استمرّت في تبنيها المؤسسة بعدَ أحداث يوم الأرض عام ١٩٧٦، حيث لم تر ضرورة اتخاذ مساراتِ مغايرة، تفجّرت الأوضاع في العام ٢٠٠٠ أيضًا عند بدء الأحداث في القدس، فالنضال الفلسطينيّ، خصوصًا في إسرائيل كما يراهُ ماتسا، موجّه ضدّ هذهِ الاستراتيجيّة، أساسًا، في ما تمثّله من فرض الفصل بينَ العرب الفلسطينيين سياسيًا.

مع فلسطينيي الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧، منها قراءات لخبراء ومستشارون في المؤسسة الصهيونيّة شموئيل مثل طوليدانو ويسرائيل كنيج، حيثُ لفت تصاعد قوّة «القائمة الشيوعيّة الجديدة» نظرهم، حيثُ أنّ الجيل الشباب يمارس الفكر السياسيّ للحزب الشيوعيّ على أساس تحدّي الدولة ومؤسساتها، وبصورة أدقّ وجد كنيج أن قرى وبلدات الجليل، تشعرُ بانعزال أكبر عن الدولة، وقد يحملُ الأمر في داخلة إخلال بالتوازن الاستراتيجيّ الذي وضعته المؤسسة.

وجاءت ممارسات الحكومة اعتمادًا على هذه المادّة، ضمن استراتيجيّة إعادة الفلسطينيين إلى التوازن ومعادلة القوميّ العربيّ داخل المدنيّة الإسرائيليّة، وبالتالي ضمان الانقطاع عن هويّة قوميّة مرتبطة بالنضالات الفلسطينيّة والعربيّة عمومًا في المنطقة، وأيّ تقارب قد يهدّد الاستراتيجيّة المعتمدة، يخلق تحديّات بنيويّة للمشروع بأسره واستكمال تحويل الفلسطينيين الأصليين إلى «الأقليّة العربيّة في إسرائيليّه، وفقاً لذلك، كانت المهمّة الأساسيّة للحكومة الإسرائيليّة التي يقودها إسحق رابين هي تفكيك التأطير والمعاني الوطنيّة الفلسطينيّة التي تحوم حول دعواتِ النضال ضدّ مصادرة الأراضي.

ب. الانتفاضة الثانية

بعد إهمال وتجاهل سياسي للجماعة الفلسطينية داخل إسرائيل، وفرض مساحات مغلقة ومحصورة وفقًا للسياسة الاستراتيجية التي استمرت في تبنيها للؤسسة بعد أحداث يوم الأرض عام ١٩٧٦، حيث لم تر ضرورة اتخاذ مسارات مغايرة، تفجّرت الأوضاع في العام ٢٠٠٠ أيضًا عند بدء الأحداث في القدس، فالنضال

الفلسطينيّ، خصوصًا في إسرائيل كما يراهُ ماتسا، موجّه ضدّ هذه الاستراتيجيّة، أساسًا، في ما تمثّله من فرضِ الفصل بينَ العرب الفلسطينيين سياسيًا، وقد شكلت القدس والمسجد الأقصى المساحة الوحيدة المتبقيّة للحفاظ على فسحة وعلاقة بينَ الفلسطينيين على طرفيّ الخضر، واتسعت مساحة الاشتباك ضدّ المؤسسة وأجهزتها وأيضًا مع فئاتٍ يهوديّة سواء طلابًا أم مدنيين (استوطنت في فلسطين على طول القرن الأخير).

بدأ تكوّن العلاقة المضادّة وتحدّي المعادلة الأمنيّة الإسرائيليّـة بقـقّ منـذُ يـوم الأرض، يقـول الباحـث، ساردًا محطّات عدّة في تطوّر التحدّي لفلسطينيي الداخل خصوصًا منذ بدء علاقات رسميّة بينَ قيادات وأعضاء كنيست عرب فلسطينيين وأعضاء وقيادات في منظمّة التحرير، وصلت إلى أقصاها مع عقد اتفاقيّة أوسلو، وهي التي أطلقت بوادرَ جديدة للعلاقة بينَ الفلسطينيين على أساس الهويّة والفعل السياسي، وإن كانا في مسارين مختلفين. وجاءت هذه البوادر في سياق تصاعد الفعل الاحتجاجيّ ضدّ مصادرة الأرض في أم السحالي في الجليل، والروحة في المثلَّث، في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وجميعها وفقًا لماتسا بمثابة إعدادات أوليّـة لتراكم الغضب وهدم الحواجز التي تمنع الفلسطينيين من الاحتجاج والاشتباك مع المؤسسة الصهيونيّـة، واقتبـسَ في هـذا السـياق كلمـات رئيـس جهـاز الاستخبارات «الشاباك»، آفي ديختر في جلسةٍ عقدت أيلول ٢٠٠٠، مشيرًا إلى التحوّل الجاري «في العامين الماضيين، انتهت مرحلة الأحداث المحليّة لعرب إسرائيل».

واهتم في أثر الحركةِ الإسلاميّة على هذهِ التطوّرات،

خصوصًا عند نشوء «الحركة الإسلاميّة الشماليّة» في العام ١٩٩٦ وقد تحدّدت معالها آنذاك كحركة معارضة للمؤسسة، وجسدّت ذلك في مبادرات عدّة مناذ ألعام ١٩٩٦، والتفّ حول المشروع العديد من الفلسطينيين. جميع هذه التطوّرات بالإضافة إلى دور لجنة المتابعة وضعت المعادلة الاستراتيجيّة للمؤسسة إزاء المواطنين الفلسطينيين، في موضع خطر وتهديد، وخصوصًا حينما تفجّرت في حدثٍ واحد هو «هبّة القدس والأقصى».

في ظلّ هذه التحوّلات يتساءل ماتسا: هل أدركت الحكومة والقيادة السياسيّة والمهنيّة في المؤسسة، التحوّلات آنذاك قبل أن تحدث، وكيف تفاعلت معها? ويجيب بأنها أدركت أن الجماهي الفلسطينيّة داخل إسرائيل، هي على عتبة «انتفاضة» ودلّ استخدام هذه الكلمة تحديدًا، على التأطير السياسيّ للتحوّلات الجارية في العقود التي سبقت عام ٢٠٠٠، حيث أن الوثائق والأوراق والتوصيات التي وصلت مكاتب الحكومة توقّعت أحداثًا كهذه، بسبب وصلت ما المتريّة للفلسطينين.

الخلاصة الأساسية التي يصل إليها ماتسا، عند قراءة أحداث الانتفاضة الثانية، أنّ الحفاظ على المعادلة الاستراتيجية الأمنية يقع في صلب أولويّات المؤسسة الصهبونيّة، وإن كانت الظروف والشروط قد تفرض

إعادة حساب وتغيير لهذه المعادلة، مثالًا على ذلك، شكّل وصول إبهود باراك إلى الحكومة فسحة لاستكمال علاقات قد بدأت أثناء تولّى إسحق رابين الحكومة، إلّا أنه لم يهتمّ لتغيير التوجّه على أساس مطالب اقتصاديّة واجتماعيّة وتحسين أوضاع الفلسطينيين، والأولويّة كانت إعادتهم إلى مساحات «الأقليّة العربيّة» ومحاولة قطع علاقتهم مع المنظمّات الفلسطينيّة خصوصًا بعدما توجّب هذه العلاقة في اتفاقيّة أوسلو، وممارسات الحركة الإسلاميّة في القدس التي شكّلت تأطيرًا سياسيًا للعمل الفلسطينيّ في الداخل على أساس الالتفاف حول المسجد الأقصى مما جعلها تتحدّى مشروع المؤسسة الصهبونيّة. يأتى تثبيت المعادلة الاستراتيجيّة كأولويّة، وقد أصبح أحد أسس المؤسسة الصهيونيّة للإنتاج المعرفيّ إزاء الفلسطينيين داخل إسرائيل، وأيضًا مقوّمًا أساسيًّا للممارسية على أساس هذه القراءة، لذلك نجد أن جميع التحليلات أو القراءات التابعة للمؤسسة إزاء أوضاع الفلسطينيين إبّان الانتفاضة الثانية؛ أي في أواخر التسعينيّات، جميعها ساهمت في صياغة تصوّر أنّها انتفاضة، وهي تأتى تهديدًا لمشروع المؤسسة، مما يتطلُّب ردًا عنيفًا لإعادة رسم حدود الفعل السياسي، مقارنــةً مـع التحليــلات والتوقعّـات التــى ظهــرت إبّـان يــوم الأرض، فهــى تتشــابه.